

ليلي تجب النفقة على كل وارث محرما كان اولاد
 قال الشافعي لا تجب النفقة على غير الوالدين فالولو دين
 وصح للوالد بيع عرض ابنه الغائب لبيع عقاره
 لنفقته الا اذا كان الولد الغائب صغيرا فانه
 يبيع العقار ايضا وعند ابى يوسف ومحمد
 لا يجوز ذلك كله وهذا الخلاف في الاباء ما
 بيع غير الاب فلا يصح اجماعا وفي حال حضرة
 من تجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق
 النفقة بيع العروض والعقار اجماعا ولو
 انفق مودعه على ابويه وزوجه وولده
 بلا مرض من وهو ذكورة في موضع النفقة
 امر القاضى وامر الغائب حتى لو انفق بامر
 احدهما لا يضمن ولو انفقا معا عندهما او

الاقارب الولد في نفقة ابويه وعن ابى حنيفة ان
 نفقة الولد على الاب والام اثنان كما يجب ميراثهما
 هذا اذا كان الاب موسرا فان كان معسرا والام
 موسرة امرت بان تنفق من مالها على الولد ويكفي
 ذلك دينيا على الاب اذا اليسر فان كان الاولاد
 موسرين فنفقة الابوين على الذكور والامهات
 بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن
 ابى حنيفة ان النفقة بين الذكور والامهات
 للذكر مثل حظ الانثيين وتجب النفقة لقريب
 محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث
 لو كان موسرا حتى لو كان رجل معسرا عاجزا
 عن الكسب وله اخ واخت موسران تجب
 نفقته على الاخ والاخت اثنان وقال ابى

ليلى